A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/54/364
17 September 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون
البند ٧٧ (أ) من جدول الأعمال
استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية عشرة: تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي: أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا

تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي: أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - في عام ١٩٩١، وبعد أن لاحظت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن الدمار الذي خلفته عقود من الصراعات المسلحة والسياسية المستمرة يخرب مجتمعاتها واقتصاداتها، وفي أعقاب القرار المتخذ في الحلقة الدراسية/حلقة العمل التي عقدتها هذه الدول بشأن تدابير بناء الثقة والأمن ونزع السلاح والتنمية في المنطقة دون الإقليمية لوسط أفريقيا في ياوندي في الفترة من ١٧ إلى ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩١، طلبت حكومات بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مساعدة ودعما من الجمعية العامة في إقامة آلية للحوار وبناء الثقة تمكنها من بناء السلام والأمن، فضلا عن تعزيز التنمية الاقتصادية في منطقتها.

٢ - وتبعا لذلك، اتخذت الجمعية العامة في ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١ القرار ٣٧/٤٦ باء الذي رحبت فيه بالمبادرة التي اتخذتها الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل تطوير تدابير بناء الثقة ونزع السلاح والتنمية في منطقتها دون الإقليمية، وخاصة عن طريق القيام، تحت إشراف الأمم المتحدة، بإنشاء لجنة استشارية دائمة معنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا. وفي أعقاب ذلك، أنشأ الأمين العام في ٢٨ أيار/ مايو ١٩٩٢ لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا. ومنذ إنشائها، شاركت اللجنة الاستشارية الدائمة في وضع وتعزيز التدابير في ميادين الدبلوماسية

300999 300999 99-27055

الوقائية وصنع السلام وبناء السلام. ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة كل سنة تقريرا عن أنشطة اللجنة.

٣ - وفي القرار ٧٨/٥٣ ألف المؤرخ ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ المتعلق بأنشطة اللجنة الاستشارية الدائمة، أعادت الجمعية العامة تأكيد تأييدها للجهود الرامية إلى تعزيز تدابير بناء الثقة بغية تخفيف حدة التوترات والصراعات وتعزيز السلم والاستقرار والتنمية المستدامة في وسط أفريقيا؛ وأعادت أيضا تأكيد تأييدها لبرنامج العمل الذي اعتمدته اللجنة؛ وطلبت إلى الأمين العام وإلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن يساعدا في إنشاء المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا؛ وطلبت أيضا إلى الأمين العام، عملا بقرار مجلس الأمن ١١٩٧ (١٩٩٨)، أن يقدم للدول الأعضاء في اللجنة الاستشارية الدائمة الدعم اللازم لضمان عمل آلية الإنذار المبكر التي أنشأتها هذه البلدان حديثا وأن يواصل تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في اللجنة الاستشارية الدائمة وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

٤ - وهذا التقرير مقدم، لذلك، عملا بالقرار ٧٨/٥٣ ألف. ويتناول الأنشطة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية الدائمة منذ تقديم الأمين العام تقريره إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ (A/53/369). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تابع الأمين العام عن كثب التطورات في المنطقة وأنشطة اللجنة، ودعم هدف تعزيز تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي الرامية إلى التصدي لمسائل الأمن العديدة التي تواجه دول وسط أفريقيا. وفي الاجتماع الوزاري العاشر للجنة المعقود في ياوندي في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، مثّل الشيخ تيدياني غايي، مدير مكتب الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الأمين العام.

٥ - وتلبية لدعوة موجهة من حكومة الكاميرون، مثّل ابراهيم فول، الأمين العام المساعد، إدارة الشؤون السياسية، الأمين العام في مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات بلدان وسط أفريقيا المعقود في ياوندي يومي ٢٥ و ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٩. وفي ٢٥ حزيران/يونيه، قام الممثل الخاص للأمين العام في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى بتمثيل الأمين العام في مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات بلدان وسط أفريقيا المعقود في مالابو.

٦ - وفي تموز/يوليه، عرض هاليدو وادرواغو، الخبير الاقتصادي الأقدم في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وأمين فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالانتعاش والتنمية في أفريقيا، باسم الأمين العام، تقريرا عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/52/871-S/1998/318) على حلقة دراسية نظمتها اللجنة الاستشارية الدائمة في ياوندي في الفترة من ١٩ إلى ٢١ تموز/يوليه. ونُظمت الحلقة الدراسية دون الإقليمية الرفيعة المستوى بشأن دراسة وتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام في المستقبل في منطقة وسط أفريقيا، وذلك عملا بقرار اتخذته اللجنة في اجتماعها الوزاري العاشر المعقود

في ياوندي في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وقدم أيضا السيد وادرواغو رسالة الأمين العام إلى الاجتماع الوزاري الحادي عشر المعقود في ياوندي في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٩.

٧ - وفيما يتصل بالمساعدة المقدمة إلى اللجنة الاستشارية الدائمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعهدت مؤخرا ماري روبنسون، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بتعيين موظف لحقوق الإنسان في المستقبل القريب لمساعدة مركز حقوق الإنسان والديمقراطية الذي ستنشئه اللجنة. وسيتولى الموظف الذي سيعمل كخبير استشاري إقليمي للمركز مسؤولية تقديم خدمات المشورة إلى البلد المضيف، وهو الكاميرون، وإقامة المركز.

٨ - وفي ٣٠ نيسان/أبريل، التقى الأمين العام بالجنرال تيودورو أوبيانغ نغويما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية الذي أحاطه علما بالتطورات المتعلقة بقرار اللجنة الاستشارية الدائمة بإنشاء هيكل لمنع نشوب النزاعات في منطقة وسط أفريقيا وإدارتها وتسويتها والتقدم المحرز في الجهود المبذولة لإنشاء برلمان دون إقليمي لوسط أفريقيا.

٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الأمانة العامة الإسهام بجهود تهدف إلى إقرار السلام في عدد من بلدان المنطقة التي مزقتها الصراعات الدموية. وواصل برهانو دينكا، ممثل الأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، القيام بدور نشط في السعي لإحلال السلام في منطقة البحيرات الكبرى. وفي نيسان/أبريل، عين الأمين العام مصطفى نيازي مبعوثا خاصا لعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأوكلت إلى السيد نيازي مهمة التشاور مع جميع أطراف النزاع بغية إعداد تحليل شامل للحالة يمكن الأمم المتحدة من أن تقوم بالتعاون مع الأطراف المعنية بوضع خطة مناسبة للسلام من أجل جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. وأسهم تقريره إسهاما كبيرا في اتخاذ مجلس الأمن القرار ١٢٥٨ (١٩٩٩) الذي أذن فيه المجلس بنشر بعثة لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إذا سمحت الظروف الأمنية. وعلاوة على ذلك، شارك السيد فول في مناسبات كثيرة في عدد من محادثات السلام التي نظمتها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومنظمة الوحدة الأفريقية بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأسفرت تلك المحادثات عن قيام الدول المعنية بتوقيع اتفاق لوقف إطلاق النار بشأن الصراع الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في لوساكا في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٩. وتتولى إدارة الشؤون السياسية حاليا رصد تنفيذ ذلك الاتفاق. وتتعاون تعاونا وثيقا أيضا مع إدارة عمليات حفظ السلام بشأن خطة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٥٨ (١٩٩٩).

ثانيا - اجتماعات اللجنة الاستشارية الدائمة

١٠ - في الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الدول الأعضاء في اللجنة الاستشارية الدائمة، بمساعدة من الأمانة العامة، مواجهة التهديدات المستمرة للسلام والأمن في منطقتها دون الإقليمية من أجل تعزيز قيام سلام دائم وتنمية مستدامة، فضلا عن الحيلولة دون وقوع مزيد من الاضطراب في المنطقة. وواصلت أيضا،

في عزم وإصرار، تنفيذ عدد من الأنشطة التي بدأت خلال السنوات السابقة. وبالإضافة إلى الاجتماعات المشار إليها آنفا، عـُقدت مشاورات واجتماعات رسمية أخرى على مستويات مختلفة. فعلى سبيل المثال، عـُقد عدد من الاجتماعات بين رؤساء أركان قوات الدفاع في المنطقة بشأن عمليات حفظ السلام بين القوات المسلحة في بلدان المنطقة. وعـُقدت عدة اجتماعات بين الكاميرون وتشاد وأيضا بين الكاميرون وغابون عن سبل ووسائل وقف الظاهرة المتزايدة المتصلة بالسرقات المسلحة في الطرق العامة.

١١ - وبالإضافة إلى تلك الجهود، قامت البلدان الأعضاء في اللجنة الاستشارية الدائمة باتخاذ إجراء جماعي، عن طريق لجنة رؤساء هيئات الشرطة في بلدان وسط أفريقيا، من أجل مواجهة الظاهرة المتزايدة المتصلة بالجرائم المرتكبة عبر الحدود. وأدت لجنة رؤساء هيئات الشرطة في بلدان وسط أفريقيا دورا فعالا في تنسيق الهياكل التنفيذية للمكاتب المركزية الوطنية لمنظمة الشرطة الجنائية الدولية، وفي تيسير التبادل المتزايد للمعلومات عن أعمال الشرطة. وفي الوقت نفسه، واصلت الدول الأعضاء المسؤولة عن استضافة المؤسسات المختلفة التي أنشئت تحت إشراف اللجنة الاستشارية الدائمة السعي لإيجاد سبل ووسائل كي تحقق المؤسسات التي تستضيفها تلك الدول الآمال المعقودة عليها.

١٢ - وفي الوقت نفسه، قام وزراء خارجية البلدان الأعضاء في اللجنة أثناء الاجتماع الوزاري العاشر المعقود في ياوندي في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، في الاعتراف بضرورة إقامة هيكل لمنع نشوب النزاعات داخل منطقتهم وإدارتها وتسويتها، بالتوصية بعقد مؤتمر قمة لرؤساء دول وحكومات المنطقة دون الإقليمية يهدف إلى النظر في إنشاء مجلس أعلى لتعزيز السلام ومنع نشوب الأزمات والنزاعات المسلحة في وسط أفريقيا وإدارتها وتسويتها. واعتمد الوزراء أيضا إعلان ياوندي بشأن السلام والأمن والتنمية الذي أكدوا فيه الأهمية السياسية للجنة بوصفها المنتدى المفضل للحوار المتعلق ببناء الثقة والسلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية.

١٣ - وعملا بتوصية الوزراء، عقد الرئيس بول بيا رئيس جمهورية الكاميرون مؤتمر قمة لرؤساء دول وحكومات بلدان وسط أفريقيا في ٢٥ و ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٩. وفي نهاية مؤتمر القمة الذي عـُقد في ياوندي، قرر رؤساء الدول والحكومات إنشاء المجلس الأعلى المقترح وأطلقوا عليه اسم مجلس السلام والأمن لوسط أفريقيا. وتبعا لذلك، أوعزوا إلى وزراء خارجيتهم ووزراء الدفاع/القوات المسلحة والداخلية والأمن بالاجتماع في أقرب وقت ممكن للانتهاء من وضع مشروع اختصاصات المؤسسة دون الإقليمية الجديدة.

١٤ - واعتمد أيضا رؤساء الدول والحكومات إعلان ياوندي بشأن السلام والأمن والاستقرار في وسط أفريقيا الذي أكدوا فيه من جديد، في جملة أمور، التزامهم بالمبادئ الأساسية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وخاصة المساواة في السيادة بين جميع الدول؛ وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول؛ واحترام السيادة والسلامة الإقليمية لكل دولة؛ وحرمة الحدود الموروثة عن الفترة الاستعمارية؛ والحق في السلام والأمن؛ واحترام حقوق الإنسان والديمقراطية وحكم القانون. وأكدوا أيضا من

جديد التزامهم بتعزيز الأمن في المنطقة دون الإقليمية عن طريق مكافحة الأعمال المؤدية إلى زعزعة الاستقرار الموجهة ضد أي دولة عضو.

١٥ - وفي اجتماع لاحق عقد في ياوندي في ١٢ و ١٣ آذار/ مارس، وضع الوزراء اللمسات النهائية على الاختصاصات المطلوبة وقدموها إلى مؤتمر القمة لرؤساء الدول والحكومات المعقود في مالابو في ٢٥ حزيران/يونيه. وفي مؤتمر القمة، قرر رؤساء الدول والحكومات إدخال مجلس السلام والأمن لوسط أفريقيا في هيكل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وبناء عليه، طلبوا من الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إعداد تنقيح لمعاهدة الجماعة وأنشأوا منصب أمين تنفيذي للسلام والأمن وللشؤون الإنسانية، كما عينوا أول أمين تنفيذي. وقرروا أيضا إنشاء شبكة من البرلمانيين في المنطقة دون الإقليمية لدراسة طرق عمل البرلمان دون الإقليمي الذي سبق إنشاؤه.

١٦ - ونظمت اللجنة، وفقا لبرنامج عملها في الفترة المشمولة بالتقرير، حلقة دراسية دون إقليمية رفيعة المستوى لدراسة وتنفيذ، في منطقة وسط أفريقيا، التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة (A/52/871-S/1998/318). وحضر الحلقة الدراسية، التي عقدت في ياوندي في الفترة من ١٩ إلى ٢١ تموز/يوليه، مسؤولون حكوميون وبرلمانيون وأعضاء المجتمع المدني من الدول الأعضاء في اللجنة الاستشارية الدائمة وممثلون لكيانات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية. وركزت الحلقة الدراسية على المواضيع السبعة التالية: تصنيف النزاعات والأزمات في وسط أفريقيا؛ آليات وطرق التسوية السلمية للنزاعات والأزمات؛ التدابير المحددة لمنع النزاعات وانعدام الأمن في وسط أفريقيا؛ تدابير صنع السلام وحفظ السلام؛ تدابير بناء السلام؛ تعزيز القانون الإنساني الدولي؛ تعزيز الحكم الرشيد.

١٧ - وأعرب المشاركون عن ترحيبهم بتقرير الأمين العام ولاحظوا أن عدة قرارات اتخذتها اللجنة الاستشارية الدائمة ضمن إطار أنشطتهم تعكس التوصيات الواردة فيه. وكرس وقت كبير للنظر في توصيات الأمين العام المتصلة بتدابير بناء السلام. وشملت تلك إعادة إنشاء المؤسسات؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين؛ وإعادة اللاجئين والمشردين إلى أوطانهم وإسكانهم من جديد؛ وتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد؛ وتخفيض مخزون الأسلحة الخفيفة المتداولة ونزع سلاح المجموعات أو الأفراد الذين يحوزونها؛ وبناء ثقافة للسلام ترتكز على المبادئ والممارسات الديمقراطية السليمة والتسامح والتعايش السلمي بين الجماعات العرقية؛ وتعبئة الموارد الداخلية والدولية من أجل التعمير والانتعاش الاقتصاديين.

١٨ - وثمة مجال آخر أثار قلقا عميقا لدى المشاركين وهو القانون الإنساني الدولي. فقد أدان المشاركون الانتهاكات الجماعية والمتكررة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في نزاعات متعددة اندلعت في وسط أفريقيا، ولا سيما ضد الشباب والأطفال والنساء والمدنيين واللاجئين، فضلا عن موظفي المنظمات الإنسانية. وفي هذا الصدد، شددوا على ضرورة زيادة نشر قواعد القانون الإنساني الدولي وتعزيز احترامها

سواء باتخاذ تدابير تشريعية وتنظيمية وإجراءات عملية تهدف إلى المعاقبة على انتهاكات القانون الإنساني الدولي أو بإدراج دراستها في برامج التدريب المدني والعسكري. وأبرز المشاركون ضرورة تعزيز بلدان وسط أفريقيا لجهودها بغية تهيئة الظروف المناسبة للنمو الاقتصادي وتحقيق التنمية البشرية المستدامة الكفيلة بمنع النزاعات. واعتمد المشاركون، في ختام مداولاتهم، مجموعة من التوصيات التي يمكن استخدامها من أجل تعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في منطقة وسط أفريقيا.

١٩ - ويشجع الأمين العام بقوة جميع الدول الأعضاء في اللجنة الاستشارية الدائمة على تنفيذ التوصيات والتدابير والمبادئ الواردة في تقرير الحلقة الدراسية (A/54/209-S/1999/859، المرفق) ويطلب إلى جميع الإدارات والوكالات المعنية وغيرها من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية تقديم المساعدة إلى اللجنة في تنفيذ تلك التوصيات.

٢٠ - وأعرب الوزراء، في اجتماعهم الوزاري الحادي عشر المعقود في ياوندي في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ تموز/يوليه، عن القلق البالغ إزاء تدهور حالة الأمن في أنغولا. وأيدوا الموقف الذي اتخذه مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المعقود في الجزائر، فضلا عن مختلف القرارات التي اتخذها مجلس الأمن بشأن الحالة في أنغولا. وفي هذا الصدد، دعا الوزراء إلى أن يعقد على سبيل الاستعجال مؤتمر قمة إقليمي بغية كسر حالة الجمود. وأعرب الوزراء عن ارتياحهم لأن الجهود التي بذلت في إطار اللجنة الاستشارية الدائمة من أجل رفع العقوبات المفروضة على بوروندي قد كللت بالنجاح في خاتمة المطاف. وناشدوا الوسيط في عملية السلام في بوروندي أن يدعو جميع الأطراف في النزاع إلى الاشتراك في عملية أروشا للسلام المعنية ببوروندي. وفيما يتعلق بالنزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أعرب الوزراء عن ترحيبهم باتفاق وقف إطلاق النار المعقود في لوساكا وطلبوا إلى الأطراف الأخرى أن توقع الاتفاق وأن تحترم أحكامه. وناشدوا أيضا بإجراء حوار وطني فيما بين جميع أفراد شعب الكونغو.

٢١ - وطلب الوزراء، إذ أعربوا عن قلقهم إزاء الحالة الخطيرة الناشئة عن التدفقات الكبيرة للاجئين إلى غابون نتيجة للحروب الدائرة في البلدان المجاورة، إلى الأمم المتحدة وبصفة خاصة مفوضة الأمم المتحدة السامية لشئون اللاجئين أن تقدم جميع المساعدات الممكنة إلى غابون، لا سيما من أجل تخفيض الخطر الناجم عن وصول اللاجئين المسلحين إلى أراضيها. ولاحظ الوزراء مع الارتياح الجهود التي تضطلع بها سلطات الكونغو من أجل استعادة السلام والمصالحة الوطنية في بلدها. وناشدوا جميع أفراد شعب الكونغو المشاركة في الحوار الوطني الذي بدأه الرئيس دينيس ساسو نغوسو.

٢٢ - ومن المقرر أن تعقد اللجنة اجتماعها الوزاري الثاني عشر في نجامينا في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر.

ثالثا - البرنامج والأنشطة للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠

٢٣ - خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠، ستواصل اللجنة تنفيذ القرارات الهامة المتخذة خلال السنوات الماضية، ولا سيما إنشاء آلية لتعزيز وصيانة وتوطيد السلم والأمن في منطقة وسط أفريقيا. وستعمل اللجنة أيضا على وضع تدابير جديدة لبناء الثقة تهدف إلى تناول المسائل المتعلقة بالأمن في المنطقة. وستظهر تفاصيل برنامج عمل اللجنة المقبل في تقريرها التي ستقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين.

رابعا - المسائل الإدارية والمالية

٢٤ - لعل الدول الأعضاء تذكر أنه لا يمول من الميزانية العادية إلا اجتماعين وزاريين للجنة الاستشارية الدائمة سنويا، في حين أن أنشطتها الأخرى تمول من التبرعات المقدمة من الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية وغير الحكومية التي أنشئ لها صندوق استئماني في عام ١٩٩٦. وبسبب انخفاض موارد الصندوق الاستئماني، يؤيد الأمين العام بقوة ويكرر النداء الذي وجهته الجمعية العامة إلى الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية وغير الحكومية بتقديم تبرعات إضافية إلى الصندوق من أجل تيسير التنفيذ الفعال لبرنامج عمل اللجنة الاستشارية الدائمة.

خامسا - استنتاجات وملاحظات

٢٥ - بالرغم من أن منطقة وسط أفريقيا ما زالت أكثر مناطق أفريقيا اضطرابا، فإن الدول الأعضاء قد قطعت شوطا طويلا في محاولة تعزيز السلم والأمن في منطقتها دون الإقليمية. والقرار الأخير الذي اتخذه رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في منطقة وسط أفريقيا بإدخال مجلس السلام لوسط أفريقيا في هيكل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا دليل واضح على التزامهم وتصميمهم بأن يضمنوا الأمن في إقليمهم. وبغية تعزيز السلام والأمن والاستقرار والتنمية، دأب زعماء وسط أفريقيا على الاستفادة من ممارسات وخبرات المناطق دون الإقليمية الأخرى.

٢٦ - وباستثناء تدهور الحالة السياسية والأمنية في أنغولا، يبدو أنه حدث قدر من التحسين في الحالة السياسية والأمنية في معظم بلدان منطقة وسط أفريقيا. ووفر توقيع اتفاق وقف إطلاق النار المتصل بالنزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية قوة دفع جديدة لعملية السلام. والعلاقات بين الكاميرون ونيجيريا آخذة في التحسن، كما يستدل على ذلك من مجموعة الاتصالات الرفيعة المستوى التي جرت بين البلدين خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٢٧ - وفي الفترة قيد الاستعراض، حاولت الدول الأعضاء في منطقة وسط أفريقيا معالجة بعض المشاكل الأكثر إلحاحا التي تؤثر على السلام والأمن في منطقتها. وكما ذكر أعلاه، فإنها قامت بدور فعال في رفع الجزاءات المفروضة على بوروندي. وقامت بدور نشط في تشجيع إجراء حوار بين الفصائل المتحاربة في

تلك البلدان التي تعاني من النزاع. وقد قام بعض زعماء تلك البلدان بدور الوسطاء. وعُقد عدد من الاجتماعات غير الرسمية لمحاولة إيجاد حلول ناجحة وسبل لمعالجة الحالتين الحرجتين في أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أجرى أعضاء اللجنة الاستشارية الدائمة اجتماعاتهم ومشاورتهم بأكثر الطرق انفتاحا وصراحة. ولم يتورعوا عن إخبار بعضهم البعض بحقيقة الأمر عندما ترتب على سياسات وإجراءات بعض الأعضاء أثر سلبي على الأمن الوطني والإقليمي.

- - - - -